



تعميم مالي رقم (5) لسنة 2025

بشأن تعليمات إعداد مشروع الحساب الختامي للجهات الاتحادية (البيانات المالية) وإعداد مشروع الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

السادة / الجهات الاتحادية المحترمين
تحية طيبة وبعد،،،

تهديكم وزارة المالية أطيب التحيات وعملاً بأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة وتعديلاته، ولا سيما المواد (66) الى (73)، وبلاستناد إلى قانون اتحادي رقم (1) لسنة 2025 بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية المستقلة عن السنة المالية 2025، وقرار مجلس الوزراء رقم (2\17و) لسنة 2024 بشأن اصدار دليل المعايير المحاسبية في الحكومة الاتحادية لسنة 2024، يصدر وزير المالية تعميماً مالياً الى الجهات الاتحادية يحدد فيه القواعد والضوابط والاجراءات والمعالجات المحاسبية للمعاملات والتسويات اللازمة لاعداد مشروع الحساب الختامي للجهة الاتحادية (البيانات المالية) والحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م وذلك وفق الضوابط والقواعد التالية:

أولاً: مشروع الحساب الختامي للجهة الاتحادية (البيانات المالية) :

1. ملف مشروع الحساب الختامي للجهة الاتحادية (البيانات المالية):
أ. البيانات المالية (المركز المالي، الأداء المالي، التغيرات في صافي الأصول، التدفقات النقدية).
ب. التقرير السنوي متضمناً مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).
ج. خطاب التمثيل الإداري.

2. الخطة الزمنية:

أ. الجهة الاتحادية:

تلتزم كل جهة اتحادية بإرسال مشروع حسابها الختامي (بياناتها المالية) وكافة مكوناته إلى جهاز الإمارات للمحاسبة، مع نسخة الى وزارة المالية في موعد أقصاه 2026/01/23م.

يقوم جهاز الإمارات للمحاسبة، بموجب اختصاصه الرقابي، بمراجعة مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) وابداء ملاحظاته ومناقشتها مع الجهة الاتحادية المعنية لإدخال التعديلات اللازمة، ثم يرفع تقرير برأيه المهني على مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) للجهة الاتحادية ونسخة منه إلى وزارة المالية خلال الفترة من 2026/01/23م إلى 2026/02/27م.



ب. الجهة الاتحادية التي يتم تدقيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي معتمد:

تلتزم كل جهة اتحادية قامت بتعيين مدقق حسابات خارجي معتمد بإرسال مشروع حسابها الختامي (البيانات المالية) مرفقاً بالتقرير النهائي لمدقق الحسابات الخارجي الى جهاز الإمارات للمحاسبة، مع نسخة الى وزارة المالية في موعد أقصاه 2026/02/16م.

يقوم جهاز الإمارات للمحاسبة، بموجب اختصاصه الرقابي، بمراجعة مشاريع الحسابات الختامية (البيانات المالية) وابداء ملاحظاته ومناقشتها مع الجهة الاتحادية المعنية لإدخال التعديلات اللازمة، ثم يرفع تقرير برأيه المهني على مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) للجهة الاتحادية ونسخة منه إلى وزارة المالية خلال الفترة من 2026/02/16م إلى 2026/03/13م.

ج. مصرفات اتحادية أخرى:

تقوم وزارة المالية بإرسال مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) لمصرفات اتحادية أخرى الى جهاز الإمارات للمحاسبة في موعد أقصاه 2026/03/10م.

يقوم جهاز الإمارات للمحاسبة، بموجب اختصاصه الرقابي، بمراجعة مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) لمصرفات اتحادية أخرى وابداء ملاحظاته ومناقشتها مع وزارة المالية، ثم يرفع تقرير برأيه المهني على مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) لمصرفات اتحادية أخرى خلال الفترة من 2026/01/23م إلى 2026/03/23م. يتم تسليم الحساب الختامي الى جهاز الإمارات للمحاسبة في 2026/03/10 في حين ان موعد التدقيق والمراجعة يكون للفترة 2026/01/23م إلى 2026/03/23م.

ثانياً: مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة):

1. ملف مشروع الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة):
 - أ. مشروع قانون اتحادي بشأن اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م.
 - ب. البيانات المالية الموحدة (المركز المالي الموحد، الأداء المالي الموحد، التغيرات في صافي الأصول الموحد، التدفقات النقدية الموحد، بيان مقارنة بين المبالغ المقدرة (الميزانية) والمبالغ الفعلية على الأساس النقدي المعدل الموحد).

2. الخطة الزمنية:

الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة)

تعد وزارة المالية من واقع مشاريع الحسابات الختامية (البيانات المالية) للجهات الاتحادية والرأي المهني لجهاز الإمارات للمحاسبة بشأنها، مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) في موعد أقصاه 2026/03/30م.



تتسلم وزارة المالية الرأي المهني لجهاز الإمارات للمحاسبة عن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م في موعد أقصاه 2026/04/10م.

ترفع وزارة المالية مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31م، وردها على تقرير جهاز الإمارات للمحاسبة بشأنه إلى مجلس الوزراء الموقر في موعد أقصاه 2026/04/20م.

ثالثاً: القواعد والضوابط الملزمة لإعداد مشروعات الحسابات الختامية (البيانات المالية)

- تلتزم كافة الجهات الاتحادية عند اعداد وتقديم مشاريع حساباتها الختامية (بياناتها المالية) بالتالي:
- أ. الالتزام الكامل بالمواعيد المحددة لإقفال الأنظمة والدفاتر المحاسبية، وفقاً لما هو موضح في الملحق رقم (1): الجدول الزمني لإقفال الأنظمة والدفاتر المحاسبية، المرفق بهذا التعميم، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذا التعميم ومن أحكامه التنظيمية.
 - ب. تطبيق الأدلة والسياسات والإجراءات المالية والمحاسبية الصادرة عن وزارة المالية.
 - ج. الإفصاح الكامل عن كافة أشكال الدعم المالي والعيني غير المدرج في قانون ربط ميزانية العامة، مع بيان مصادره وطريقة استخدامه.
 - د. تنفيذ المناقشات المالية حصراً وفق القواعد والضوابط المعتمدة، وحظر إجراء أي قيود يدوية.
 - هـ. قيد وإقفال حسابات ضريبة القيمة المضافة وفق الإجراءات المعتمدة.
 - و. الإفصاح عن جميع المعاملات المسجلة على البنود (999998) و(999999) وتسويتها وإقفالها في حساب جاري وزارة المالية.
 - ز. يُحظر تداخل العمليات والمعاملات المالية للسنة المالية 2025 خلال فترة الاعداد، مع العمليات والمعاملات المالية الخاصة بالسنة المالية 2026، ويتعين على كل جهة اتحادية اتخاذ ما يلزم لضبط دفاترها وأنظمتها بما يكفل الفصل التام بينهما.
 - ح. الاعتراف بالمصروفات المستحقة عن السلع والخدمات المستلمة دون فواتير، وقيد المخصصات (الإجازات، نهاية الخدمة، الالتزامات القانونية) بدقة وفق أساس الاستحقاق.
 - ط. تحميل السنة المالية بجميع المصروفات المستحقة وقيد المصروفات المدفوعة مقدماً وإظهارها بشكل منفصل.
 - ي. إجراء جرد شامل للسلف النقدية وتسويتها وترحيلها قبل إعداد الحساب الختامي.
 - ك. إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المطبقة لأول مرة في الحكومة الاتحادية (44 – 41 IPSAS)، باستخدام النماذج وأوراق العمل المعتمدة لتحضير الأرصدة الخاصة بهذه المعايير.
 - ل. إعداد افصاحات مفصلة عن المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة، مع مطابقتها وتأكيداتها من الجهات المعنية قبل الإرسال.



- م. مطابقة الإيرادات بين الأنظمة التشغيلية والمالية وقيد الإيرادات المستحقة.
- ن. قيد الإيرادات المحصلة عن خدمات سيتم تقديمها في سنوات مالية لاحقة واطهارها كالتزامات ضمن بند الإيرادات المؤجلة.
- س. تحويل الفوائض المالية إلى حساب الخزانة الموحد خلال (30) يوماً من تاريخ إصدار جهاز الإمارات للمحاسبة تقريره المهني بشأن مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية)، عملاً بأحكام المادة (73) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة وتعديلاته.
- ع. يحظر ادخال أي تعديلات على مشاريع الحسابات الختامية (البيانات المالية) الحسابات الختامية التي تم تسليمها الى جهاز الامارات للمحاسبة الا بعد التنسيق مع وزارة المالية وموافقة جهاز الإمارات للمحاسبة.
- ف. متابعة تحديثات النماذج والتعليمات عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

رابعاً: الاعتماد الداخلي

- عملاً بأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة وتعديلاته، ومتطلبات جهاز الإمارات للمحاسبة، على كافة الجهات الاتحادية اعتماد مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) ومرفقاته الموضحة أدناه من قبل الإدارة العليا لديها (الوزير/ رئيس الجهة الاتحادية المختص أو من في حكمه)، مع بيان تاريخ التوقيع
- أ. البيانات المالية (المركز المالي، الأداء المالي، التغيرات في صافي الأصول، التدفقات النقدية).
- ب. التقرير السنوي متضمناً مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs).
- ج. خطاب التمثيل الإداري.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

صدر بتاريخ: 18/ ربيع الأول / 1447هـ
الموافق: 10 / 09 / 2025م

المرفقات:

- ملحق رقم (1): الجدول الزمني لإقفال الأنظمة والدفاتر المحاسبية.
- التواصل والدعم الفني: للاستفسارات المتعلقة بإعداد الحساب الختامي، يرجى التواصل مع إدارة الحسابات والأنظمة المالية عبر البريد الإلكتروني (Accoun@MOF.gov.ae).
- يتم تسليم ملف مشروع الحساب الختامي وفقاً للآتي:
- نسخة رسمية بصيغة (PDF) موقعة إلكترونياً باستخدام الأنظمة والتطبيقات المعتمدة.
- نسخة بصيغة (Excel) للبيانات المالية لأغراض المراجعة والتدقيق



الملحق رقم (1): الجدول الزمني لإقفال الأنظمة والدفاتر المحاسبية للسنة المالية 2025

م.	البيان	الإجراء	موعد التنفيذ (بحد أقصى)
1.	طلبات وأوامر الشراء	• إصدار طلبات الشراء العائدة للسنة المالية 2025	2025/12/15م
		• مراجعة وتسوية كافة طلبات الشراء التي لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن تنفيذها في نظام المشتريات بحيث يتم تحويلها الى أوامر شراء أو الغاؤها.	2025/12/22م
		• إصدار أوامر الشراء العائدة للسنة المالية 2025	2025/12/22م
		• مراجعة وتسوية كافة طلبات أوامر التي لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن تنفيذها في نظام المشتريات بحيث يتم ترحيلها الى السنة المالية التالية أو الغاؤها.	2025/12/31م
		• اقفال دفتر وأنظمة المشتريات للسنة المالية 2025	2026/01/02م
2.	أحكام خاصة بطلبات وأوامر الشراء	• لإستكمال إجراءات ترحيل أوامر الشراء والتي تعود للسنة المالية 2025 إلى السنة المالية 2026 يتوجب توفر ميزانية على نفس التوليفة المحاسبية الصادر بها أمر الشراء ضمن ميزانية السنة المالية 2026.	
		• يبدأ العمل بنظام المشتريات للسنة المالية 2026 إعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية العام 2026 شريطة إقفال دفتر المشتريات للسنة المالية 2025.	
		• الجرد السنوي	2025/12/31م
		• التحديث على بيانات المخزون بناءً على نتائج الجرد السنوي	2026/01/05م
		• مطابقة سجل المخزون مع الأرصدة في دفتر الأستاذ العام	2026/01/08م
3.	أحكام خاصة بالمخازن	• إقفال دفتر وأنظمة المخازن للسنة المالية 2025 بصورة نهائية	2026/01/09م
		• يبدأ العمل بنظام المخازن للسنة المالية 2026 إعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية العام 2026 شريطة إقفال دفتر المخازن للسنة المالية 2025.	
		• اعتماد الفواتير ومستندات الصرف العائدة للسنة المالية 2025	2026/01/06م
		• إقفال دفتر المدفوعات للسنة المالية 2025	2026/01/09م
		• يبدأ العمل بنظام المدفوعات للسنة المالية 2026 إعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2026 شريطة إقفال دفتر المدفوعات للسنة المالية 2025.	
4.	الرواتب	• ادخال التعديلات على كشوفات الرواتب الشهرية لشهر ديسمبر 2025	2025/12/15م
		• الإقفال على كشوفات الرواتب الشهرية لشهر ديسمبر 2025	2025/12/16م
5.	المناقلات	• استلام طلبات التعديل على ميزانية الوظائف في النظام الآلي لميزانية الوظائف "ماس".	2025/12/16م
		• إجراء المناقلات المالية، ويستثنى من ذلك إجراءات تعزيز بند الحساب الوسيط لميزانية الوظائف وما يترتب عليه من مناقلات مالية لتسوية أي فروقات مالية نتجت عن الصرف الفعلي على التوليفات المحاسبية المختلفة الخاصة بتعويضات الموظفين	2025/12/30م
		• يجوز للجهات الاتحادية طلب إجراء مناقلات تصحيحية بعد التاريخ أعلاه والتي لها الأثر على دقة وصحة البيانات المالية للجهة بعد التنسيق وأخذ الموافقات اللازمة من قبل الادارة المعنية في وزارة المالية.	



2025/12/31 م	• إيداع المقبوضات العائدة للسنة المالية 2025 في الحسابات البنكية المختصة	المقبوضات	.6
2026/01/06 م	• قيد فواتير حركة الإيراد وقيد الذمم المدينة العائدة للسنة المالية 2025.		
2026/01/09 م	• إقفال دفتر المقبوضات للسنة المالية 2025		
	• يبدأ العمل بنظام المقبوضات للسنة المالية 2026 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2026، شريطة إقفال دفتر المقبوضات للسنة المالية 2025	أحكام خاصة بالمقبوضات	
2026/01/12 م	• إجراء التسويات البنكية ومطابقتها لرصيد البنك الفعلي ورصيد الأستاذ العام للسنة المالية 2025	التسويات البنكية	
	• تلتزم كافة الوزارات بالانتهاء من تسوية ومطابقة الحساب المصرفي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في نفس الموعد، والتأكد من تسجيل وقيد كافة عمليات التمويل اليومية التي تتم على تلك الحسابات المصرفية والتي يتم تغذيتها من حساب وزارة المالية - حساب الخزنة الموحد لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.	أحكام خاصة بالتسويات البنكية	.7
2025/12/31 م	• الجرد السنوي	دفتر الأصول	
2026/01/06 م	• التحديث على بيانات الأصول الثابتة بناء على نتائج الجرد الفعلي		
2026/01/08 م	• مطابقة سجل الأصول مع أرصدة الأصول في دفتر الأستاذ العام		
2026/01/09 م	• إجراء التعديلات المحاسبية وإقفال دفتر الأصول الثابتة للسنة المالية 2025		
2026/01/12 م	• إقفال دفتر الأصول للسنة المالية 2025		
	• التأكد من أن سجل الأصول يتضمن كافة الأصول التي تمتلكها و / أو تسيطر عليها الجهة الإتحادي كما في 2025/12/31 م.	أحكام خاصة بالأصول	.8
	• التأكد من قيد وترحيل كافة الإهلاكات الخاصة بالأصول الثابتة/ إطفاء الأصول غير الملموسة حتى 2025/12/31 م.		
	• التواصل مع الجهات المعنية بإدارة المشاريع سواء كانت خارج أو داخل الدولة للتأكد من حصر وقيد كافة الفواتير والمستخلصات التي تعود للسنة المالية 2025 والخاصة بالمشاريع تحت التنفيذ.		
	• متابعة حالة المشاريع والتأكد من رسملة المشاريع التي تم الانتهاء منها وتحويلها على بند الأصول المعني كما في 2025/12/31 م.		
	• يبدأ العمل بنظام الأصول الثابتة للسنة المالية 2026 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2026، شريطة إقفال دفتر الأصول الثابتة للسنة المالية 2025.		
2026/01/19 م	• إقفال دفتر الأستاذ العام بصورة مبدئية	الأستاذ العام	.9
بعد صدور قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية 2025.	• إقفال دفتر الأستاذ العام للسنة المالية 2025 بشكل نهائي		
	• التأكد من ترحيل كافة مستندات القيد الخاصة بالسنة المالية 2025 قبل إقفال دفتر الأستاذ العام.	أحكام خاصة بـ دفتر الأستاذ العام	.10